

## درنيس 9 ملم

علاء حسن

بعد يومين من حادث هروب معتقلين من سجن الحلة ، وصل إلى المحافظة وزير العدل، ليتهم جهات سياسية بالوقوف وراء الحادث ، ويعلم العثور على " مسدسات وهمية " داخل السجن ، استخدمها الفارون فتمكنوا من الهرب ، ولكن الأجهزة الأمنية قتلت بعضهم ، وقبضت على الآخرين ، وفي يوم الحادث أعلن رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بابل العثور على مسدسات مزودة بأجهزة كاتم الصوت وبدلات عسكرية ، ولم يتطرق المسؤول المحلي إلى المسدسات الوهمية التي أشار إليها الوزير ، وهي على شاكلة مسدس أبو الصجم ، والأخر أبو المي ، لكنه حمل إدارة السجن مسؤولية هروب المعتقلين ، والحادث لم يكن الأول فسبقته أحداث مماثلة ، تكررت في العاصمة بغداد وبقية المحافظات الأخرى .

الغريب في الأمر ان حرس السجن المزويين بالأسلحة والعداات استسلموا للمسدسات الوهمية ، فتمكن المعتقلون من الهرب ،بواسطة المسدس أبو الصجم ، وربما حمل احدهم " فح باجة " أو درنيس 9 ملم فنجح في تنفيذ خطته وخرج من المعتقل إلى مكان آمن ، وعقب الحادث كشف نائب عضو في لجنة الأمن والدفاع النيابية عن مخطط لتفريب معتقلين من رموز النظام السابق ، فيما أشار محلل سياسي معروف إلى وجود اصابع أميركية لتنفيذ المخطط بهدف الضغط على الحكومة لإبقاء جزء من القوات الأميركية في العراق ، وتجاهل المحلل السياسي الذي كان يتحدث عبر فضائية تابعة لأحد الأحزاب المشاركة في الحكومة الحديث عن مهزلة المسدسات الوهمية ، وعجز الأجهزة الأمنية عن حماية نفسها من أي هجوم محتمل باستخدام الدرنييس 9 ملم ، والمسدس أبو الصجم لعبة الأطفال المفضلة في العراق ، وتجاهل المحلل أيضا الإشارة إلى أن معظم المعتقلين المحتجزين لدى الجانب الأميركي وبعد تسليمهم للحكومة العراقية هرب بعضهم من المعتقلات .

مشكلة المسدسات الوهمية منتصاف بلا شك كصفحة جديدة إلى الملف الأمني ، خصوصا أن بعض العناصر الأمنية والكلفة بحراسة السجون لا تفرق بين السلاح الحقيقي والوهمي ، وحادث سجن ناقوس قرع ناقوس الخطر وكشف سوء إدارة السجون وتحصيناتها وتغريتها باعتراف المسؤولين في وزارة العدل وجهات رسمية أخرى .

حواث هروب المعتقلين المتكررة ويعد عجز اللجان التحقيقية عن كشف الجهات المخططة جددت الخلاف بين الأطراف السياسية ، وأخذت طابع تصفية الحسابات ، فهناك من طالب باستجواب وزير العدل أمام البرلمان ، وأخر طالب بإقالته او تقديم استقالته ، ولم يلفت احد إلى خطورة المسدسات الوهمية ، والاعتراف بفعاليتها ، واستخدامها من قبل الأطفال يعني أنهم من عناصر الجماعات المسلحة والخارجين عن القانون ، والتهديد بالدرنييس 9ملم سيحبط مشروع المصالحة الوطنية و التحرك نحو الفصل المسلحة لحقها على المشاركة في العملية السياسية .

تعززت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب طرح مشروع قانون حصر السلاح بيد الدولة للقراءة الثانية أمام البرلمان في الجلسات المقبلة تمهيدا ، والمسدسات الوهمية هي الأخرى لا بد ان تكون مشمولة بالخطر مثل نظيرتها الأسلحة المزودة بأجهزة كاتم الصوت ، لان حادث هروب المعتقلين من سجن الحلة اثبت ويشكل لا يقل اللبس بان الدرنييس 9 ملم و" فح الباجة " ، ومسدس أبو الصجم ، وغيرها كانت أدوات لتنفيذ مخطط خطير ، وعجزت عن إجباطه عناصر حرس السجن ، ولذلك لا بد أن يتضمن مشروع القانون فقرة تنص على حظر استخدام هذه الأسلحة الوهمية ، وتوقيع استردادها ، وتعرض عقوبات واسعة ضد حاملها من الأطفال وغيرهم ، لتتمكن الحكومة من بسط الأمن في جميع المدن العراقية ، فضلا عن فرض رقابة صارمة على مطاعم الباجة " لمنع استخدام " الفجوج بشن هجمات مسلحة .

## نائب في البرلمان: مجلس محافظة المثنى عاجز عن تفعيل دوره الرقابي



فاطمة الزبيجاري

□ السماوة / نواف المشعلاوي

اتهمت فاطمة الزبيجاري النائب عن الائتلاف الوطني مجلس محافظة المثنى بعجزه عن متابعة الدوائر الخدمية التابعة للمحافظة. الزبيجاري قالت: إن الوضع الخدمي في محافظة المثنى متدن جدا والسبب يعود الى عدم وجود دور رقابي يقوم

به مجلس المحافظة الذي أغلق ابوابه وفضل الجلوس خلف المكاتب مما جعل الدوائر الخدمية تتماذى بتجاهلها بتقديم خدماتها للمواطنين. مطالبة اعضاء مجلس المحافظة بالنزول الى الشارع وجدولة اعمالهم من خلال القيام بجولات ميدانية لدوائر الدولة ومتابعة المشاريع الخدمية ميدانيا وتفعيل دورهم الرقابي وعدم الالتصاق

بكراسي المجلس مشيرة الى ان المحافظة بحاجة الى تكثيف الجهود من اجل تفعيل واقع الخدمات التي لم تصل الى المستوى المطلوب والذي يتطلب وقتا طويلا قد يصل الى ١٠ أعوام على حد تعبيرها . مطالبة سدراء الدوائر ان يكونوا بمستوى المسؤولية وان يفعلوا دور دوائرهم ميدانيا وعدم الركون الى

مكاتبهم وعليهم ملامسة هموم المواطن الذي خرج بالألاف مطالبا بتوفير الخدمات معتبرة خروجه كان انفجارا سبقه غليان وهذا حق مشروع ان كانت مطالبه مطالب سلمية ونحن ندعمه من اجل انتزاع حقه بعد ما لمسناه من تدني الخدمات خصوصا قطاع الكهرباء فان المواطن وصل مرحلة اليأس اتجاه هذا اليأس.

# التعليم العالي تحصل على ١٠٠ زمالة أردنية . . . وتوفر ٧ زمالات ايطالية

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حصولها على ١٠٠ زمالة دراسية أردنية لنيل شهادة البكالوريوس في التخصصات العلمية والإنسانية للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢. فيما كشفت عن توفر ٧ زمالات دراسية ايطالية لنيل درجة الماجستير في تخصصات علمية. وقال المدير العام لدائرة البعثات الدكتور وليد أمين محمود امس الاثنين وفق بيان تلقت المدى نسخة منه " ان الحكومة الأردنية منحت العراق ١٠٠ زمالة دراسية لنيل شهادة البكالوريوس في عدد من الاختصاصات العلمية والإنسانية للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ .

وأوضح محمود " أن مقاعد التبادل الثقافي لا يعني إعطاء الطالب منحة أو إعفاء الطالب من أجور الدراسة وإنما يدفع الطالب أجورا مخفضة (ثلث الطالب الموازي) إضافة إلى الأجور الأخرى مثل التسجيل والمواصلات واستخدام الإنترنت... الخ ، مشيرا إلى أن قبول الطلبة يكون تخريجي هذا العام الدراسي فقط، وبنسبة (١٠٪) من خريجي الإعداديات في العام الماضي (باستثناء المجموعة الطبية" .

وأضاف أن من الشروط الواجب توافرها في الحصول على شهادة البكالوريوس هي : أن يكون المرشح حاصلًا على شهادة الإعدادية علمي أو أدبي ، وأن لا يقل معدل المرشح عن الآتي : للحصول على شهادة البكالوريوس في الطب وطب الأسنان عن (٨٥٪). وللحصول على شهادة البكالوريوس في الهندسة والصيدة عن (٨٠٪).

وللحصول على شهادة البكالوريوس في العلوم الطبية الساندة وعلوم التأهيل والطب البيطري عن (٧٥٪). وللحصول على شهادة البكالوريوس في الشريعة، والتربية، والعلوم، والزراعة، والصحافة والإعلام عن (٧٠٪). وللحصول على شهادة البكالوريوس لباقي الاختصاصات عن (٧٠٪).

وقال البيان : أما عن الشروط والمستندات المطلوبة من المتقدمين لنيل شهادة البكالوريوس فهي كالآتي: وثيقة الإعدادية مذكورا فيها المعدل العام،

وترجمة ومصدقة حسب الأصول. وصورة ملونة من جواز السفر نوع (G) أو (A). وشهادة صحية دولية مترجمة ومصدقة حسب الأصول. كذلك نسخة من شهادة الجنسية العراقية وهوية الأحوال المدنية مترجمة إلى اللغة الإنكليزية ومصدقة من مكتب قانوني أو الصفة الرسمية للمشار إليها آنفا. ولغت البيان إلى أن آخر موعد للتقديم والمقابلة اللذين سيكونان في دائرة البعثات وهندسة الميكانيك، وهندسة الإلكترونيك، وهندسة الاتصالات، والهندسة الإلكترونية،

يوم الاثنين الموافق ١٥/٨/٢٠١١. ولغرض الاطلاع على الاختصاصات المطلوبة، يرجى زيارة موقع الوزارة ومن جهة ثانية أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، توفر زمالات دراسية ايطالية لنيل درجة الماجستير في تخصصات علمية. وأوضح المدير العام لدائرة البعثات الدكتور وليد أمين محمود وفق نفس البيان عن توفر ٧ زمالات دراسية للعام الدراسي ٢٠١١ - ٢٠١٢ لنيل شهادة الماجستير ضمن مجال الفضاء الجوي في تخصصات (هندسة الطيران، وهندسة الميكانيك، وهندسة الإلكترونيك، وهندسة الاتصالات، والهندسة الإلكترونية،

وهندسة الطاقة، وهندسة السيطرة والنظم) . ووجه محمود الجامعات والهيئات بتسمية مرشحيهم بأسرع وقت ممكن في ضوء الخلفية العلمية للمتقدمين، على أن يعتمد مبدأ المنافسة في اختيارهم وفقا للضوابط المتعددة في استمارة المغاضلة، مع مراعاة أن يتضمن كتاب الترشيح (اللقب العلمي، والخدمة الوظيفية، والمعدل، والعمر، وخلاصة خدمة). ولغى إلى أن آخر موعد للتقديم والمقابلة اللذين سيكونان في دائرة البعثات والعلاقات الثقافية الكائنة في شارع النضال، سيكون في يومي الأحد والاثنين الموافق ٢١ - ٢٢/٨/٢٠١١ وخلافه يسقط حقه في الترشيح.

وأضاف المدير العام أن الشروط والمستندات المطلوبة من المتقدمين لنيل شهادة الماجستير هي : أن يكون المتقدم حاملا للجنسية العراقية. أن لا يكون المتقدم متنسبا للدراسات العليا داخل العراق. أن لا يقل معدل المتقدم عن (٧٠٪) أو من الربع الأول. أن لا تقل مدة الخدمة الوظيفية عن سنتين بعد آخر شهادة. أن لا يزيد عمر المتقدم عن (٣٥) سنة. أن يتتبع المرشح بإعداد جيد في التحليلات الرياضية والميكانيكية والمنطقية ونظرية بإجراءات المساملة والعدالة والنزاهة وعدم المحكمةية.

## رئيس فريق خطة تنمية ميسان:

□ ميسان / رعد الرسام

كشف رئيس فريق إعداد خطة تنمية محافظة ميسان لعام ٢٠١٢ المعاون الفني لمحافظة ميسان أن الخطة ركزت على إكمال مشاريع البنى التحتية في مركز وأقضية ونواحي المحافظة.

وقال محمود عبد الحسن أن فريق إعداد الخطة تخطم مؤتمرا لروؤساء الوحدات الإدارية والمجالس المحلية فيها مع سراء الدوائر لإطلاعهم ومناقشتهم بالخطة حيث

## توزيع مشاريع المحافظة يتم حسب تعليمات وزارة التخطيط

□ ميسان / رعد الرسام

تمت الموافقة على مقترحاتهم من المشاريع وتضمينها الخطة. مضيفا " أن توزيع مشاريع الخطة بين اقصية ونواحي المحافظة يتم حسب تعليمات وزارة التخطيط والتي تنص على ضرورة توزيع المبالغ على اساس الحاجة ونسبة المستفيدين وبما يتلائم مع السياسة العامة للحسن " . وتابع عبد الحسن ان فريق إعداد خطة ٢٠١٢ استخدم هذا العام خطة جديدة في عملية إعداد الخطة تمثلت في عملية استشارة الجمهور من أبناء المحافظة عن طريق الاستبيانات الورقية والإلكترونية

## من كل محافظة خبير

□ ميسان:

### تصويت على رفض نقل مدير الشرطة

صوت مجلس محافظة ميسان بالإجماع على رفض نقل مدير عام شرطة ميسان اللواء اسماعيل عرار واستبداله باللواء حكيم جاسم الحسناوي. وذكر بيان للمجلس أمس الاثنين ان " رئيس مجلس المحافظة عبد الحسين عبد الرضا الساعدي أكد ان المجلس عقد أمس اجتماعا طارئا حول الموضوع الذي عد قرار وزارة الداخلية بنقل الماجدي قرارا غير قانوني لأنه غير مبرر ولم تثبت فيه أسباب النقل ولم يكن للمجلس أي علم به " . وأضاف الساعدي ان " المجلس يدعو الى احترام القانون ٢١ من الدستور العراقي الذي ينص على تعيين المرء العامين أو إقالتهم من قبل مجلس المحافظة حصرا " .

□ ميسان:

### ذئ قار:

اعتقال عصابة لسرقة المصوغات  
تكتلت مديرية شرطة قضاء الرفاعي من اعتقال عصابة من ثلاثة أشخاص متخصصة بسرقة المصوغات الذهبية في ناحية قلعة سكر التابعة لقضاء الرفاعي. وأوضح مصدر امني في المدينة ، لشبكة اخبار الناصرية ، ان عملية الاعتقال تمت بعد قيام أفراد العصابة بسرقة مصوغات ذهبية من احد المنازل في منطقة سيد حسين في ناحية قلعة سكر . وبين ان المتهمين أحبلوا جميعا على التحقيق وقد اعترفوا بالجريمة وتم تدوين أقوالهم قضائيا من قبل قاضي التحقيق .

□ كربلاء:

تعليمات لمنع دخول منتجات المعامل غير المجازة  
حذرت المديرية العامة لشرطة كربلاء كافة اصحاب معامل المواد الغذائية بضرورة الحصول على الإجازات الصحية لممارسة أي مهنة وخاصة معامل الماء غير المجازة من مزاوله أعمالها بدون الحصول على الإجازات القانونية والصحية. وقال قائد الشرطة اللواء احمد زويبي ان قائمة بأسماء المعامل غير المجازة صحيا وردت ان شعبة مكافحة الجريمة الاقتصادية وبشرت الشعبة بالتحري والمتابعة لغلق هذه المعامل لعدم استيفائها الشروط الصحية. وأضاف ان تعليمات صدرت الى كافة السيطرات الخارجية لمنع دخول منتجات هذه المعامل وسيتم مصادرة جميع المنتجات في الأسواق المحلية.

## مواطنون يطالبون بإحالة موضوع العقود الوهمية لوزارة الكهرباء إلى النزاهة

□ بابل / إقبال محمد

طالب مواطنون من بابل الحكومة الاتحادية بإلغاء وزارة الكهرباء لعدم قدرتها تأمين الكهرباء للمواطنين وكذلك إقامة دعاوى قضائية على المسبيين في التوقيع على العقود الوهمية المتعددة والكثيرة.

المواطن هشام كاظم قال استغرب جد الحالة التي وصلت لها وزارة الكهرباء وعدم قدرتها على حل مشكلة الكهرباء التي حلطت الإنسان العراقي والصناعة والزراعة منذ تأسيسها ولحد الآن الوزراء لا يستطيعون حل المعضلة التي أصبحت موضوعة على اللشكات والتتدر بهذه الوزارة رغم الأموال الهائلة التي تخصص لها وان مسلسل الفضائح بدء منذ عام ٢٠٠٣. المواطنه رشا محمد أشارت الى أن الإعلان عن عقود وهمية مع شركات وهمية وبمبالغ أكثر من مليار و ٧٠٠ مليون دولار ولا زال واضح على عدم اهتمام المسؤولين بالمال العام مال العراقيين جميعا وليس مال الوزراء وسعنا أن هناك عقدا وقع مع شركة كندية وهمية بمبلغ مليار دينار وآخر مع شركة ألمانية أعلنت إفلاسها قبل أشهر وتساءلت : أين كانت الحكومة من هذه العقود وأين كان الوفد المتفاوض لتوقيع العقود ؟، وأضافت : هل تكفي إقالة الوزير بدون محاكمة وهل سيكون للتوفقات والحماية السياسية دور في لملمة هذا الموضوع ،لذا أطلب بإلغاء وزارة الكهرباء لعدم قدرتها على بناء وحدات توليدية جديدة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن وتكاد عدم الاهتمام بالشبكات الكهربائية وأطلب أيضا بإحالة الموضوع إلى هيئة النزاهة والقضاء من اجل الحفاظ على مال الشعب. وبين فارس جاسم ان مسلسل الكهرباء وفضائحه لاينتهي والمشكل بدأت منذ



عام ٢٠٠٣ وحتى الآن لعدم قدرة الوزراء والوزارات على بناء محطات جديدة للكهرباء أو إدامة الوحدات القديمة المضحك جدا أن الطاقة الإنتاجية لقطاع الكهرباء هي اكثر من ٧٠٠٠ ميكا واط الحاجة الفعلية أكثر من ٢٠ ألف ميكا واط ونسمع فقط بالعقود والشركات والنتيجة لاشيء ،وزراء الكهرباء السابقين عليهم دعاوى قضائية

والوزير الجديد وقع عقود مع شركات وهمية لماذا كل هذا الأضرار بالشعب والمواطن العراقي أين هي الكتل والأحزاب السياسية العراقية التي تتحفظ كل يوم بالمبادئ والقيم وحب العراق والمواطن والنتيجة النهائية هي هذا الهرم ببال الشعب العراقي. أما المواطن حازم عزيز فقال وأخيرا بدأ العد التنازلي لحكومة المحاصصة الطائفية حيث أن كشف هذه العقود الوهمية في هذا الوقت يعني بداية نهاية الحكومة التي لاتخدم شعبها بل حكومة تريد الانتقام من خصومها بشتى الوسائل ونحن نطالب بمحاكمة وزير الكهرباء وإن لايفلت بفلعله دون عقاب . وبين المواطن جاسم عبيد إن الشركات الوهمية في مجال الكهرباء أسهمت وبشكل كبير ومباشر في التأثير على نفسية الشعب العراقي من الشمال إلى الجنوب ولإسما نحن في أمس الحاجة إلى الكهرباء وخاصة في هذا الشهر الفضيل وارتفاع درجات الحرارة أتمنى على الحكومة المركزية أن تتخذ إجراءات رادة لوزير الكهرباء الحالي وإحالة للقضاء من اجل إن يكون عبءه لأخرين كما أتمنى إحالة جميع المفسدين إلى القضاء بعيدا عن المحاصصة. وقالت المواطلة شيما محمد أنا أطلب بتشكيل لجنة برلمانية لغرض التحقيق مع العقود الوهمية التي وقعها وزارة الكهرباء وكذلك إحالة الموقعين على هذه العقود إلى المحاكم وبينت نحن نعيش في وضع مأساوي والإعتماد الكلي على المولدات الكهربائية الأهلية وكان المقدم أن نستحي ونتحجل والشعب العراقي وإن تقدم له اعتذارا رسميا عما سببته من آلام وحالات نفسية للشعب العراقي لذا أطلب بحل هذه الوزارة وتشكيل وزارة للمولدات الأهلية لأننا الآن اعتمادنا الكلي على هذه المولدات.